المحاضرة الثالثة :

آليات الحكم الراشد:

- كيف تحقق الحكم الراشد؟

لتحقيق الحكم الراشد يجب علينا استعمال الآليات التالية:

1- المشاركة:

معناها أن المواطنين يشاركون في اتخاذ القرارات، هذه الأخيرة التي تهم المواطنين وتخص المشاريع وتنظيم الحياة العامة وتشمل جوانب الحياة المختلفة كالصحة، البيئة، التعليم..

- يجب أن تتم بمشاركة هؤلاء المواطنين ولا تنفرد السلطة الحاكمة باتخاذ القرارات ضاربة بعرض الحائط آراء المواطنين ومساهماتهم.

هذه المشاركة تتم على عدة تتم على عدة مستويات في إطار قانوني منتظم مثلا على المستوى الوطني أو المحلي عن طريق التصويت كانتخاب ممثلين لهم في المجالس البلدية والولائية، فإن ذلك يعتبر مشاركة في اتخاذ القرارات لأن هؤلاء الممثلين هم من يقومون بإيصال انشغالات المواطنين وآراءهم حول مختلف القضايا، عكس ذلك فإن عزوف المواطنين عن المشاركة في هذه الانتخابات وانتخاب ممثلين لهم فإنه يفتح المجال، إلى التصوير ووصول أشخاص لهذه المناصب لا يمثلون حقيقة هؤلاء المواطنين مما ينتج عنه غياب الحكم الراشد وانتشار الرشوة والفساد.

إذا أردنا تحقيق الحكم الراشد يجب على المواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت وانتخاب ممثلين لهم بكل شفافية وكلما كانت مشاركة المواطنين فعالة كان الحكم الراشد أقوى.

2- الشفافية:

هذا الأساس لا يقل أهمية عن الأساس السابق وهو لمشاركة، وهي آلية لتحقيق الحكم الراشد ولا يمكن تحقيق هذا الأخير في ظل غياب المعلومات والتكتم والضبابية بمعنى أن المواطنين والغدارات ومختلف المؤسسات وهياكل الدولة ألا تكون بينهم معلومات متبادلة، وعندما لا يعلمون بحقيقة وطبيعة الوضع من الصعب جدا القيام بمهامهم ومن الصعب جدا أيضا تحقيق آليات أخرى كالمساءلة وبالتالي تفتح بابا آخر للفساد في هذه الهياكل، أي أن المعلومات يجب أن تكون متوفرة بصفة كافية لجميع الأطراف المعنية بها وتوفر المعلومة غير كافٍ بل يجب توفير الظروف للوصول إلى هذه المعلومة وتبادلها.

3- المساءلة:

بمعنى أن أصحاب القرار في السلطة يخضعون إلى المساءلة لماذا؟ لأنهم مكلفين بأداء مهامهم ويجب أن نقوم بمساءلتهم هل فعلا قاموا بأداء المهام التي تدخل ضمن وظائفهم أولا فمن حق المواطنين والأطراف المعنية في هذا القطاع أن نسأل أصحاب القرار حول مدى قيامهم والتزامهم بمهامهم التي كلفوا بها، مثلا: أين صرفت هذه الميزانية؟ ما هي المشاريع التي قاموا بتنفيذها؟ وهل أنجزت أم لا؟ ما هي المشاريع التي مازالت في طور الإنجاز أو الانتظار؟ ولماذا لم تنجز؟ وما هو البرنامج المسطر لهذه المشاريع؟ كل هذه عبارة عن مساءلة، وهذه الأخيرة تكون إما عن طريق المواطنين باعتبارهم طرفا من هذا الأمر خاصة إن كانوا يمثلون المجتمع المدني أو جمعيات أو نقابات، أو من طرف المسؤولية الذين هم أعلى مرتبة منهم، والشيء المهم في المساءلة ليست في المساءلة في حد ذاتها أو المساءلة من أجل المساءلة فيجب أن تتبع هذه المساءلة بقرارات، معنى ذلك أن المسؤول إذا التزم بمهامه فقد التزام وإذا لم يلتزم فيجب أن تكون هناك محاسبة في حقه وهي التقصير في أداء مهامه، وهذه الأخيرة تتبعها عقوبات أو إعطاء فرصة أخرى من أجل تكملة هذه المشاريع، إذا عندما تكون آلية المحاسبة سارية المفعول فإن

تحقيق الحكم الراشد يكون أكثر فاعلية، لأنه لا يمكن تحقيق الحكم الراشد من غير مشاركة ومساءلة وشفافية أي لا يمكن تحقيق هذا الأخير، إلا عن طريق هذه الآليات.

4- المساواة:

المساواة مفادها أن جميع الأفراد الذين يعيشون في وطن واحد أو معين أو رقعة جغرافية يجب أن يملك فرصا متساوية وذلك من اجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وعدم التمييز بينهما مثلا: إذا كنا مجموعة من الأفراد تقيم في مكان ما ويوجد فيها مدرسة أو مشفى أو ملعب، فجميع هؤلاء الأفراد يجب أن تكون لديهم نفس الفرص المتكافئة للتسجيل في هذه المرافق العمومية والاستفادة منها هذه الخدمات سواء كانت علاج أو تلقي تعليم ...إلخ، وبالتالي تكافؤ الفرص يعني أفراد متعلمين يتمتعون بنفس الفرص فلا يمكننا ان تستوعب أن أطفال هذه العائلة مثلا يمكنهم الدخول لهذه المدرسة أو تلقي العلاج بهذا المشفى وبقية أفراد العائلات الأخرى لا يمكنهم ذلك نظرا لعدم توفر الأماكن؟ ! أو كالتمييز بين أطفال القرى أو أطفال المدن فكل الآليات تدخل ضمن تفعيل الحكم الراشد في ظل ما يسمى صفة بتطبيق القانون.

5- حكم القانون:

معناه بأن القانون فوق الجميع أي أن القانون يخضع إليه جميع المواطنين بجميع مناصبهم سواء كانوا مسؤولين أو موظفين أو رجال أعمال، مهما كانت مكانتهم الاجتماعية أو المالية فبمحرد أنهم يكسبون أو يتمتعون بصفة المواطنة فإن لديهم حقوق وعليهم واجبات فبالتالي فهم يخضعوم لحكم القانون، وهذه القوانين يجب أن تكون مصاغة بحيث لا يمكن أن نقوم بصياغة قوانين ذات أهداف شخصية، فهناك قوانين تصاغ من أجل حماية مجموعة من الأفراد حتى لا يتعرضون للمساءلة أو تعزيز الإحتكار أو تشجع وتدعم التمييز، فالنظام القانوني العادل هو بمثابة ضمان تحقيق الحريات والحقوق للأفراد، فيجب تطبيقها على أرض الواقع وبالتالي يمكن القول أنه لدينا آلية قوية من آليات تحقيق الحكم الراشد والعكس صحيح.